

لمادا يغضون من الدعوة لاستقلال مقدسات الحجاز

(الاسباب والحوافع)

بقلم /د. أحمد القحطاني

بل أن إصرار الحكومة السعودية على الاستمرار في إتباع القبضة الحديدية وتجاهلها للتغيير الديمقراطي سيجعل المناخ السياسي في العربية السعودية ميالاً لتجريب العنف بدلاً من الديمقراطية. ليس هذا فحسب بل ربما تكون السعودية في المستقبل ونظراً لحدودها الواسعة مع دول الخليج واليمن والعراق والأردن ربما تكون محطة انطلاق واستقبال إرهابيين بدون أن تكون للعائلة الحاكمة وأجهزتها الأمنية المختلفة القدرة عملياً على ضبط الحدود الدولية مع دول الجوار لمنع الإرهابيين من الانطلاق من السعودية أو الدخول إليها لتنفيذ أعمال إرهابية خارج الحدود في العراق والكويت مثلاً أو داخل الحدود السعودية في جده والرياض والمنطقة الشرقية. وبدا هذا واضحاً في بيان للقاعدة بالجزيرة العربية الذي تتوعد فيه بضرب معقل الصليبيين وكل ما له صلة بهم في المستقبل . كما حذر تقرير صدر مؤخراً عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأمريكي للأبحاث وتناقضته وسائل الإعلام العالمية المختلفة من أن السعودية على الأغلب سوف تواجه خطر الإرهاب في السنوات المقبلة. ويمكن أن تستجلب القاعدة سعوديين من أفغانستان وباكستان واليمن واسيا الوسطى وأعضاء آخرين في القاعدة ربما يمكنهم دخول السعودية. وهنا تمثل - كما يذكر التقرير - الحدود العراقية واليمنية مشكلة خطيرة بالنسبة لعمليات التسلل.

بدأ تنظيم القاعدة بتوجيه ضربات عسكرية لمواقع حكومية بهدف، على ما يبدو، إضعاف المفاصل القوية للدولة السعودية المعتمدة على النفط والأمن. وزارة الداخلية

معنية في الأساس بإبقاء هذه المفاصل قوية عبر توفير المناخ الأمني المستقر. لكن وكما يظهر للعيان أن العائلة الحاكمة غير قادرة حتى الآن على إبقاء البلاد مستقرة أمنياً. وهذا سوف ينعكس سلباً على مجال التنمية الاقتصادية المتعلقة باستثمار الشركات الأجنبية في السعودية. وفي هذا المعنى يقول مارتن آسر على موقع BBC في تحليل له حول الوضع الأمني في السعودية: أن الحكومة السعودية لم تتمكن من جلب الاستثمارات الخارجية للسعودية ولم توقف بشكل ملموس الهجمات الإرهابية على الأجانب، ومن المحتمل أن تتعرض المنشآت النفطية لهجمات إرهابية.

استمرار التهديدات بالقيام بهجمات ضد مواقع أمنية واقتصادية وضد مصالح غربية في السعودية يضعف ثقة المواطنين والعالم في العائلة الحاكمة. هذا جزء من آليات ضعفت العائلة الحاكمة. ولا يبدو أن الوضع في صالحها في المستقبل إذا ما أصرت على التمسك بالقبضة الحديدية كخيار استراتيجي مفضل للقضاء على العنف والإرهاب الداخلي أو لمنع التعبير السلمي عن الآراء السياسية المخالفة لتوجهاتها في الحكم.

من الواضح أن العائلة الحاكمة لا تنوي تغيير طريقته في إدارة أزمته الداخلية. فتدخل وزارة الدفاع في فرض الحل الأمني ضد جماعات العنف وضد المطالبين بالإصلاح بالوسائل السلمية على حد سواء لا يُنبئ بأن هذه العائلة مقتنعة بأفضلية الحلول غير الأمنية للتعامل مع المشكلات الداخلية الملحة. وهذا التدخل لوزارة الدفاع سيوفر مناخاً عاماً أكثر تعاطفاً مع العنف الأمر الذي سوف يضاعف المهام المطلوبة من الأجهزة الأمنية السعودية لوقف المسلحين السعوديين ولجم نشاطات المعارضة السلمية. فزيادة الأعباء الأمنية، في ظل غياب الحلول الأخرى، سوف يحول الأجهزة الأمنية إلى:

1. أهداف مشروعة لضربها عسكرياً من قبل المتضررين منها.
 2. أجهزة أقل فاعلية مستقبلاً في مكافحة إرهاب المسلحين ونشاطات المعارضة السلمية للحكم السعودي في جميع مناطق شبه الجزيرة العربية.
- إزدواجية معايير وزارة الداخلية في التعامل مع الإرهابيين:

مبنى وزارة الداخلية بعد عملية استهدافه من غير شك ان الهجوم على أهم مقرين أمنيين في السعودية وهما وزارة الداخلية ومركز قوات الطوارئ في الرياض قد أسقط ورقة التوت السعودية التي تحاول بها أن تداري فشلها الأمني المستمر في إيقاف حرب الاستنزاف طويلة المدى التي تشنها القاعدة داخل البلاد. فوسائل الإعلام السعودية بعد الهجمات على وزارة الداخلية ومركز قوات الطوارئ غيّبت عمداً ذكر تفاصيل هذه الهجمات سواء المتعلقة بالوزارة أو مركز قوات الطوارئ. وركز الإعلام الرسمي المحلي عوضاً عن ذلك على تفاصيل قتل عشرة أشخاص قيل أنهم أرادوا التسلسل لداخل الوزارة.

تنكر العائلة الحاكمة السعودية رسمياً وجود جذور إرهابية في الفكر الوهابي. كما تنكر أن هذا الفكر قد تغلغل في عقول عدد كبير من المواطنين فحولهم إلى كتل من الكراهية للآخر المختلف. ولعب مشائخ الوهابية دوراً تثقيفياً واسعاً في تعميق ونشر هذا الفكر المحرض على الإرهاب والعنف بدون أن تتحرك الحكومة السعودية وخاصة وزارة الداخلية لوقفه. لنأخذ مثالا على ذلك: موقف الدكتور ناصر العمر من الشيعة والذي كان واحداً من الـ ٢٦ الموقعين على فتوة تجيز الجهاد في العراق. إنه وهابي متعصب تحول اليوم إلى حمل وديع يدعو للسلم ويجاهر بنقد أسلوب القاعدة بلين وبدون أن يخرجهم من الإسلام بل يدعوهم بالنصيحة للعودة عن فسادهم كما يزعم. يقول: « إن الاعتداء على المستأمن والمعاهد خطأ كبير لأن للمعاهد والمستأمن حرمة.. فأنا أؤكد أن ما حدث في المملكة من قتل لأنفس مسلمة معصومة وتدمير لممتلكات مصنونة هذا ليس من الجهاد ولا من الإصلاح بل هو من الإفساد في الأرض بكلمة صريحة لا تقبل التأويل والله لا يصلح عمل المفسدين لهذا أنصح الشباب بالابتعاد عن هذه الأعمال والرجوع إلى العلماء.. والالتزام بمنهج الوسطية الحقة بعيد عن الغلو..». ومع أنه لا يخرج جماعات العنف السعوديين من الإسلام ولا يدعو صراحة لتحريم الجهاد ضد الأجانب داخل السعودية، إلا أنه لم يتردد مطلقاً في اعتبار ما يحدث في العراق من قتل وإرهاب جهادا. كما لم يتردد في التصريح بعنصرية شديدة ضد الشيعة. قال في خطبة بعنوان «غلبت الروم»

بتاريخ ١١ صفر ١٤٢٤ هـ بأن احتلال بغداد أظهر العديد من الأمور وأن الدروس المستفادة منها أن «ظهر الرفض على حقيقتهم، فما أن تمكنوا، واطمأنوا إلى تمكن أمريكا، فإذا هم يعيثون في الأرض فساداً.. وإذا هم يبدعون في قتل إخواننا أهل السنة، وهذا ما كان يخشاه إخواننا من قبل الحرب». وله موقف عنصري آخر يحرض من خلاله الحكومة السعودية ضد المواطنين الشيعة. حتى الآن لم يعلن الدكتور ناصر العمر عن موقف متسامح من الشيعة أو بقية المواطنين وغير المواطنين من المذاهب والديانات الأخرى. ومع ذلك لا يبدو على الحكومة السعودية ما يشير إلى أنها سوف تتخذ موقفاً أكثر حزمًا من مواقف الدكتور ناصر العمر الإرهابية ولا من غيره ممن يحرضون على العنف وتأجيج العنصرية الطائفية في داخل البلاد وخارجها. ومع هذا فله ولأمثاله كامل الحرية في التعبير عن آرائهم المتطرفة والإرهابية ولهم الحرية في خروج ودخول البلاد في الوقت الذي تُصادر فيه جوازات سفر المطالبين بالإصلاح. والدكتور ناصر العمر نموذج لما يمكن أن نسميه في السعودية بفريق الحماية الأيديولوجي الوهابي الجديد. هذا الفريق لم يغير مواقفه المتشددة الإرهابية والعنصرية من المواطنين وغير المواطنين المختلفين في المذهب والديانة والرأي. في نفس الوقت هذا الفريق غير جاد في مواقفه الأيديولوجية الدينية حيال تنظيم القاعدة واعتباره تنظيمًا إرهابيًا أو خارجًا عن الإسلام لكونه يقتل الأبرياء من المسلمين الشيعة في العراق وغير المسلمين في أماكن عدة من العالم.

ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ومفتي عام المملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ من الواضح أن المواجهة الأيديولوجية الوهابية - الوهابية التي تريدها العائلة الحاكمة، ممثلة بوزارة الداخلية، خطوة خطيرة استراتيجيًا في نتائجها. فهي خطوة من خطوات مكافحة جماعات العنف السعوديين والمعارضة السياسية السلمية بالمزيد من التمسك بالوهابيين التقليديين وبتحالف جديد مع وهابيين جدد. والوهابيون التقليديون والجدد التي تصر العائلة الحاكمة على استخدامها في معركتها مع القاعدة والمعارضة

على السواء يحملون نفس الأفكار والاعتقاد المتطرف الذي يتبناه فكر تنظيم القاعدة الذي تحاربه هذه العائلة بكل الوسائل اليوم. وعلى هذا تصر العائلة الحاكمة على عدم المساس بالوهابية التي نشأت في رحمها ثقافة الإرهاب التي يستعين بها المسلحون السعوديون لتبرير هجماتهم المتكررة الإرهابية على مواقع حكومية ومصالح غربية داخل السعودية وخارجها. وفي ظل هذا التناقض الصارخ في مواقف العائلة الحاكمة من الفكر المتطرف والإرهابي المتجذر في الوهابية، عُقد في السعودية مؤتمر دولي لمكافحة أفكار الإرهاب والتطرف وبإشراف وزارة الداخلية الداعمة بقوة لاستمرار النشاطات الوهابية. ما تدعو إليه العائلة الحاكمة عبر هذا المؤتمر وغيره من مؤتمرات مكافحة الإرهاب لا يعدو أن يكون مناورة إعلامية الهدف منها تحسين صورتها العالمية التي اهتزت بسبب اتساع الإرهاب في العالم وفي دول الجوار انطلاقاً من السعودية.

فكيف للسعودية الفاقدة لمصداقيتها في محاربة جذور الفكر الإرهابي الوهابي أن تقدم برنامجاً طموحاً أو تستضيف مؤتمراً يكافح الإرهاب بالتعاون مع العالم؟! وكيف لهذه العائلة أن تحارب أفكار التطرف والإرهاب عند جماعات العنف السعوديين، بينما نجدها تتعاون مع هؤلاء الوهابيين الذين لا يترددون في إصدار الفتاوى ضد جماعات أخرى مختلفة مذهبياً أو دينياً أو فكرياً مواطنين كانوا أو غير مواطنين.

فالعائلة الحاكمة تعقد صفقات مع الوهابيين التقليديين والجدد كجزء من تكتيك سياسي يعينها في حربها على جماعات العنف والناشطين السياسيين السلميين على السواء. وربما بعد ذلك تستعين بغير هؤلاء الوهابيين فتتوجه لوهابين آخرين إذا اقتضت الحاجة والتكتيك السياسي لمكافحة ما ينشأ من تطرف جديد من وهابين لمحاربتهم. وهكذا دواليك بينما تغوص البلاد في وحل الإرهاب والعنف كنتيجة لثقافة وهابية عقائدية تصر العائلة الحاكمة السعودية على التمسك بها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

هذه الازدواجية في المعايير يسمح لهؤلاء الوهابيين بحرية الحركة في المجتمع كما كانوا يفعلون قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

الدور السعودي في إنجاح سيناريو تقسيم البلاد؟

ليس منطقياً أن يسعى آل سعود لتقسيم البلاد التي يحكمونها. ولكن من المنطقي جداً أن تقود طريقتهم في الحكم إلى تقسيمها.

ليس بخاف على الحكومة السعودية أن تقسيم البلاد أحد السيناريوهات القديمة المطروحة. وهذا السيناريو قد يكون قابلاً للتطبيق إذا ما تم إعداد مبرراته المختلفة التي أجدها مرتبطة بما يلي:

١. تمسك العائلة الحاكمة السعودية بطريقتها التسلطية الاستبدادية في الحكم. هذه الطريقة أضعفت الشعور الوطني وأفرزت يأساً لدى المواطنين المتضررين من حكم هذه العائلة مما يجعلهم غير مكترثين بما يُحاك للبلاد لتفكيكها لأن عبر التفكيك ربما حصل المواطنون المتضررون من الحكم على حقوقهم التي ترفض العائلة الحاكمة التنازل عنها.

٢. عجز الحكومة السعودية عن حماية المواقع والمصالح الغربية في السعودية من هجمات إرهابية متكررة.

٣. عجز الحكومة السعودية عن حماية المواقع الاقتصادية النفطية من هجمات إرهابية متكررة وخاصة المواقع الموجودة في المنطقة الشرقية.

٤. عجز الحكومة السعودية عن حماية أفراد العائلة الحاكمة السعودية من تكرار هجمات عليها.

٥. عجز الحكومة السعودية عن حماية حدود الدولة من متسللين إرهابيين سواء لخارج الحدود أو لداخلها.

ان عجز الحكومة عن تأمين الحماية الكافية للمواقع السالفة الذكر سيزيد من اهتزاز ثقة العالم في إدارتها للبلاد. والتقسيم الجغرافي الذي سبقه تقسيم مناطقي وقبلي ومذهبي، سيكون قابلاً للتحقق لو استمر ذلك العجز. في هذا الوضع سيكون أحد مبررات تطبيق سيناريو التقسيم أكثر قبولاً ومنطقية بالنسبة للرأي العام العالمي. بل سوف يضع تسلسل الإرهابيين من السعودية للبلدان المجاورة كما يحدث الآن بالنسبة للعراق والكويت الآن وربما البحرين وقطر والإمارات مستقبلاً، سوف يضع السعودية محل نقد يبرر لهذه البلدان قبول تقسيم شبه الجزيرة العربية لأنه يصب في مصلحة هذه البلدان الوطنية. فقد يجري تبرير التقسيم على أساس أنه بمنع الإرهابيين من التسلسل عبر الحدود المتراصة الأطراف التي تعجز الحكومة السعودية عن ضبطها. الأمر الذي يقلل من مخاطر حدوث الإرهاب في البلدان المجاورة كلما كانت هناك حدود صغيرة لدول صغيرة. هذا فضلاً عن المبرر المتعلق بتأمين إمدادات النفط للعالم الذي سوف تكون دوله حينها متضررة جراء توقف النفط من السعودية أو شحه. وسوف يكون الوضع السعودي أكثر خطورة لو اعتبر المواطنون المتضررون من الحكم لاسيما في الحجاز والمنطقة الشرقية أن التقسيم سوف يحقق لهم امتيازات لم ينالوها مع الحكم السعودي المتسلط والمستبد بكامل الثروة السلطنة

لا بد أن حكومة العربية السعودية تدرك جيداً ضرورة إجراء إصلاحات ديمقراطية حقيقية في البلاد تعطي كل ذي حق حقه في المناطق المختلفة، وضرورة منع تكرار الهجمات الإرهابية، والسيطرة على الحدود الدولية لمنع الإرهابيين من التسلسل من وإلى العربية السعودية. لأن في عجزها ستكون شبه الجزيرة العربية قابلة أكثر من أي وقت مضى لتطبيق سيناريو التقسيم.

الحجاز ومستقبل الأسرة السعودية

من ذلك السيناريو أصبح الحجاز لعبة سياسية بين آل سعود والوهابية والقوى الغربية ، والأمن السعودي يضر كل محاولة إصلاحية في المملكة ، ويعتبر أن مستقبله السياسي مرهون بقدرته الأمنية ، والأخطر في ذلك أن الحرمين الشريفين صاروا في تلك اللعبة بما فيها من مخاطر إذا حدث تقسيم للمملكة كما سنرى في هذا البحث ، كما أن الخطر الوهابي القامع لأهل الحجاز سيفجر المشكلات في أرض الجزيرة العربية ، والحل الأمثل في هذا الأمر هو الخطو في عملية إصلاح شامل لا يكون فيه لتلك الأسرة دور كبير ، ولا بد أن يشترك المسلمون جميعاً في تحديد مستقبل الحجاز ، لأنهم سيجنون فائدتين : الأولى سحب البساط الذي يتزرع به آل سعود في الحكم ألا وهو الإشراف على الأماكن المقدسة ، والثاني هو منع القوى الاستعمارية من التدخل في أقدس بقاع المسلمين ٠٠ السبب الثاني :

سبب اقتصادي وهابي —

— من المعروف أن الحكم السعودي يستمد شرعيته من إطار ديني ، وهو إقامة دولة دينية تحكم بشرع الله وتطبق أحكامه ، وزادت تلك الشرعية كثيراً بعد أن فرض السعوديون سيطرتهم على منطقة الحجاز وإشرافهم المباشر على الحرمين الشريفين . ولأسباب كثيرة شرحناها في أبحاث سابقة سكت المسلمون عن المطالبة بالإشراف الإسلامي العام على الحجاز ، وبمضي الزمن وبموت ثلاثة أجيال منذ السيطرة السعودية على الحجاز ، اعتبر المسلمون أن الإشراف السعودي على مكة المكرمة والمدينة المنورة من ضمن بديهيات دين الله ، وزاد في قناعتهم الإنفاق السعودي على الحرمين الشريفين والتوسعات الهائلة والأنفاق التي اخترقت الجبال لتيسير الوصول إلى الحرم المكي ، ومن ثم فقد اعتبر العامة أن الأسرة السعودية تخدم المناطق المقدسة وتتفق عليها وتيسر على حجاج بيت الله الحرام ، خاصة وأن الملك فهد ألغى لقب صاحب الجلالة واستبدله بلقب خادم الحرمين الشريفين ، مما زاد من اقتناع العامة بأن الحكم السعودي يقوم على شرع الله وأنه ينفق أكثر عوائد النفط على الحرمين المقدسين .

أما الخاصة من المسلمين فقد اعتبروا هذا الإنفاق وهذه التوسعات وتلك الرعاية أفضل ما يقدم للحرمين الشريفين وأن أي مطالبة بإشراف إسلامي عام يجلب الفتن ولن يصل هذا الإشراف إلى ما تقوم به الحكومة السعودية من إنفاق ورعاية ، وزاد من قولهم الاختراق السعودي للمؤسسات الدينية في البلاد الإسلامية ، فرجال الأزهر يرون أن الإشراف السعودي على الحجاز من ضمن المعلوم من الدين ، كذلك الأموال السعودية التي قدمت لبناء مساجد لأنصار السنة في البلاد الإسلامية اعتبرها العامة من ضمن الإنفاق السعودي على الدين ، فهي مساجد أو بيوت الله يذكر فيها اسمه جل شأنه .

هذا كله معلوم وصار من العسير الحديث عن كف الإشراف السعودي عن الحجاز ليكون لكل المسلمين على مستوى الفقه والمذاهب كافة ، وأن تكون خطبة عرفة من علماء الأمة كافة وليس من السعوديين خاصة ، ولقد كان السبب الاقتصادي أحد أهم الأسباب التي أخافت آل سعود من دعوة التدويل الإسلامي للحجاز المقدس ، ومن اليسير التحدث عن الاقتصاد السعودي على المستوى الداخلي والخارجي على السواء لأن الاقتصاد السعودي ازدهر بالنفط ، وهو ما جعل الوهابية تنشر أفكارها في الداخل والخارج كما يلي :-

النفط وتوزيع الثروة

الواقع أن النفط في الدول العربية كان سبباً في التباعد بين الدول العربية ، لقد ظهر أكثر النفط في البلاد المتخلفة والقريبة من البداوة والبعيدة عن الأخذ بأسباب الحضارة وال عمران ، وكانت البلاد العربية المتحضرة بعض الشيء والمتصلة بالبلاد الأوروبية والناهلة من علمها وثقافتها مثل مصر والشام ، كانت هذه الأقطار تنظر إلى الأقطار العربية المتخلفة نظرة خاصة ، فهي من جهة ترى نفسها أفضل منها مادياً ومعنوياً وحضارياً ، وفي نفس الوقت كانت تقوم مصر بصفة خاصة بالإنفاق على الحجيج في موسم الحج ، وتقدم المدرسين لتعليم أبناء هذه الدول على نفقتها الخاصة ، ولاشك أن ذلك جلب لتلك الدول بعض الزهو ، ولكنه لم يكن بارزاً أو استعلائياً فلم يبعث على القطيعة والخصام ، ولما ظهر النفط في تلك البلاد وكثرت مواردها وارتفع مستوى

معيشتها وفاض من أموالها الكثير توقع أبناء الدول الأخرى أن هذا المال من النفط سيؤدى للتقارب، وسيكون هذا المال في خدمة القضية العربية والقضايا الإسلامية بصفة عامة .

ولكن النفط كان سبباً للتباعد بين الدول العربية للأسباب التالية :

أ – أن النفط فتح عيون الدول الاستعمارية على الأقطار العربية وجعلها تلح في الحصول على عوائد النفط ولا سبيل لذلك إلا بفرض نفوذها على تلك الأقطار ، وعلى طريق تلك الأقطار من البلاد ، والنفوذ الأجنبي لا يطمئن إلا بدوام الفرقة العربية وبقاء التجزئة كما هي ، ولذلك عمل النفوذ الأجنبي إلى منع التقارب بين العرب وغذى نوازع البعد والخوف على الثروة ، فخشيت المملكة السعودية من الشعار الذي رفع في بعض الأوقات " نفط العرب للعرب " واعتبرته تجاوزاً عليها ونهباً لخيراتنا وحسداً لها .

ب – الموارد النفطية الضخمة التي تملكها المملكة السعودية جعلتها ذات نفوذ في البلاد العربية الأخرى وجعلت لها كلمة مسموعة وأعطتها نوعاً من القيادة ، وكان لابد للأقطار العربية الأخرى من قبول هذا النفوذ لأنها في حاجة للمال .

ج – إن العوائد النفطية الضخمة مكنت تلك الدول من تحقيق كثير من مقتضيات الرفاهية المفرطة فذهب أبناؤها إلى الدول الأخرى لا للسياحة كما يفعل الأوروبيون ، ولكن للإنفاق على الملذات مما أثار استياء أبناء الدول الأخرى وتمنوا أن ينضب هذا النفط لأنه خلق شيئاً من الزهو والتهيه في نفوس بعض النفطيين مما سبب الجفاء والفتور بين العرب ، بل نكاد نجزم أن الغزو العراقي للكويت كان بسبب النفط وبسبب الجفاء الناتج عن هذا الزهو وذاك التيه الذي تحدثنا عنه .

ولكن لأن المملكة السعودية هي أكبر دولة نفطية ولأن عوائدها من النفط فاقت كل توقعات ، ولأنها كذلك تشرف على الحجاز وتقوم شرعيتها على أساس ديني ، لذلك فإننا سنتحدث عن الثروة وكيف تم توزيعها ومقدار ما حصل عليه الحجاز كذلك .

الثروة النفطية وتوزيعها :

كانت الجزيرة العربية تنقسم إلى عدة مناطق شبه مستقلة ، كل لها مواردها الخاصة القليلة إن لم تكن نادرة فأهل نجد مثلاً كانوا يعيشون على الرعي وماء المطر ، وأهل عسير كانوا أفضل حالاً وكذلك نجران والمنطقة الشرقية .

ولكن الحجاز ظل يعيش على التدفقات المالية التي كان الحجاج ينفقونها في موسم الحج أو في مواسم العمرة على طول العام .

ومع توحيد الجزيرة تحت الحكم السعودي عام ١٩٣٣ فقد اعتمد الحكم في موارده على ما يصل للحجاز من أموال الحجيج ، وكذلك الأموال التي كانت تقدمها الحكومة البريطانية كدعم مستمر للملك عبد العزيز ، بالإضافة إلى المال المصري والشامي التي قدم للملك لأنه رعى على مسئوليته الحرمين الشريفين بشرط أن يكون الحجاز مفتوحاً لكل المسلمين على اختلاف مذاهبهم وممارسة شعائر الدين كما يراها أصحاب كل مذهب .

بدأ النفط يكتشف في المنطقة الشرقية وسرعان ما أصبحت المملكة دولة نفطية عالمية ، اهتم الاستعمار الغربي بها ، ويزداد اهتمامه كلما ازدادت الصناعة واعتمدت على النفط.

ولكن عوائد النفط ظلت قليلة نظراً لأن أسعاره كانت متدنية لأن الدول المستهلكة هي التي كانت تتحكم في أسعاره ، وظل النظام السعودي يعتمد على هذه الموارد القليلة ، بالإضافة إلى أن حجاج بيت الله الحرام لم يكونوا بالكثرة التي هي عليها هذه الأيام نظراً لصعوبة السفر وإرهاقه ومخاطر الطريق وقلة سكان العالم الإسلامي أيضاً .

الطفرة النفطية ما أن قامت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ حتى ارتفعت أسعار النفط بصورة متصاعدة فقد ارتفع سعر البرميل الواحد من دولارين أو دولار ونصف إلى ثلاثين دولار وسميت فترة أواخر السبعينات فترة الطفرة النفطية ، ذلك لأن سعر البرميل وصل إلى أربعين دولاراً ، وتقدمت وسائل زيادة كمية النفط المصدرة في مقابل زيادة الاستهلاك في العالم الغربي ، زاد إنتاج البترول السعودي المصدر من نصف مليون برميل يومياً قبل

عام ١٩٧٣ بسعر دولار ونصف الدولار إلى أربعة ملايين برميل يومياً عام ١٩٧٧ بسعر أربعين دولار للبرميل الواحد .

وهى طفرة حقيقية بالفعل أصابت المجتمع السعودي بسعار استهلاكي غير مسبوق في التاريخ البشري ، فانتقل المجتمع السعودي من البداوة إلى الحضارة دون إعداد مسبق .
الإنفاق السعودي لعوائد النفط سببت الطفرة تسابق الشركات الأجنبية في الاستثمار في المملكة لرصف الطرق وإنشاء المطارات وبناء الجسور ، وفى نفس الوقت قام رجال الأعمال السعوديون بالاستثمار في الخارج خلاصة القول يمكن تحديد أوجه الإنفاق على أربعة مستويات :

١ - المستوى الرسمي السرى :

حصلت الأسرة السعودية على أكبر مزايا نفطية ، فتم تخصيص حقل نفط للملك خالد وآخر للأمير فهد وثالث للأمير عبد الله ورابع للأمير سلطان كل ينفق من حقله على طائراته وسياراته وزوجاته ورحلاته ، هذا غير مخصصاته من ميزانية الدولة ، أما بالنسبة لباقي أفراد الأسرة فقد خصصت لهم مزايا نقدية ، تبدأ بخمسة وعشرين ألف ريال شهرياً تصرف للطفل بمجرد ولادته طالما أنه من نسل عبد العزيز ، أما إذا كان من نسل سعود كبير من غير عبد العزيز فمخصصاته خمسة عشر ألف ريال شهرياً .
ومع ازدياد أبناء الأسرة ازدادت المخصصات المالية وارتفعت النفقات مع ارتفاع النزعة الاستهلاكية ، فقام أفراد الأسرة بأخذ توكيلات لشركات عالمية خاصة شركات السيارات ، وقاموا بتقديمها لمواطنين بأسعار كبيرة .

وما أن استلم الملك فهد الحكم حتى تقدمت أسرة آل سدير لتحصل على مزايا كبرى فعين منهم أمراء للمناطق المختلفة ، لأن آل سدير أحوال الملك فهد ، وأمراء المناطق الكبرى لا يكونون إلا من أبناء سعود ، والمدن الصغيرة لآل سدير ، وكانت السهول بين المناطق الجبلية ضمن أملاك أمير المنطقة يزرعها ويحصل على ريع دخلها .

على العموم سببت الطفرة النفطية هوساً في التملك والاستهلاك والرفاهية داخل الأسرة وأمرائها وأميراتها حتى وصل حجم حصة الأسرة من عوائد النفط حوالي ٣٥٪ (مصادرنا في ذلك تصريحات محمد المسعري الأستاذ السعودي المعارض الذي يعيش في لندن - وهي تصريحات سمعناها منه عام ١٩٩٥).

ووصل الأمر في التملك أن قام الأمير عبد الله بن الملك فيصل بشراء قصائد شعرية من شعراء مصريين ونسبها إلى نفسه منها قصيدة " سمراء يا حلم الطفولة يا منية النفس العليلة" وهي القصيدة التي غناها عبد الحلیم حافظ ، وقد اشتراها عبد الله الفيصل من الشاعر المصري أحمد مخيمر وظلت منسوبة للفيصل حتى فصل القضاء المصري فيها وصارت تنسب لأحمد مخيمر ، كذلك قصيدة ثورة الشك ، قيل ان عبد الله الفيصل اشتراها من أحمد فتحي ، ولكن أحمد فتحي مات قبل أن يرفع قصيدة ليعود نسب القصيدة إليه .

على أية حال حصل أفراد الأسرة على مخصصات مالية هائلة على أساس أفضلية النسل لا للكفاءة ولا للجهد المبذول ، فقط لأنه مواطن بدرجة مميزة لنسبه السعودي .

٢ - المستوي الشعبي :

قامت حكومة المملكة بالإنفاق على المواطنين السعوديين حسب المواطنة ، ونسبة الإنفاق على الشعب السعودي وصلت (حسب تقديرات المسعري) إلى ٤٠٪ من اجمالي الناتج القومي النفطي ، ورغم أنها نسبة قليلة ، لكن الإيرادات الضخمة للنفط جعلت المواطن السعودي يشعر بالرفاهية وجعلته يتغاضى عن مخصصات الأسرة السعودية .

صرفت نسبة الـ ٤٠٪ على المواطنين حسب المواطنة لا حسب الجهد أو الكفاءة أو حتى العمل ، يحصل المواطن على قطعة أرض ومبلغ مناسب للبناء وآخر للاستثمار ، فيقوم بفتح متجر أو شركة أو مؤسسة ويستقدم عمالة عربية أو آسيوية ويصبح الكفيل لهم يتحكم فيهم فيقومون بالعمل نيابة عنه ولا يحصلون إلى على الفتات أو ربما لا يمكنه

الحصول على حقوقه ، فكما تكبر أبناء الأسرة على الشعب تكبر الشعب على غيره من أبناء الشعوب العربية والإسلامية الأخرى .

لأن الثروة تم تحديدها حسب الأصل ، أولاً للأصل السعودي الذي يحصل على ثلث الثروة والشعب الذي يحصل على أكثر من الثلث قليلاً .

وليس كل الشعب السعودي يحصل على الثروة بالتساوي ، ولكن وضعت عدة اعتبارات في هذا الصدد ، فأبناء القصيم أو نجد حصلوا على امتيازات عالية ، وأعطى لهم حق السكن والتملك في مناطق أخرى مثل جيزان ونجران وعسير والحجاز ، وليس لغيرهم السكن والتملك في نجد .

النجديون كانوا أعلى السلم في الحصول على الثروة يليهم أبناء عسير ، ثم باقى مناطق المملكة .

والملاحظ هنا أن الأشراف كانوا أقل الناس نصيباً في الثروة (هذا مع استثناء الوافدين والمتجنسين والزنوج – مع العلم أن تحرير الرقيق في المملكة لم يحدث إلا عام ١٩٦٦ بعد الحملات الإعلامية المتتالية من دول عربية أخرى مثل مصر والعراق والجزائر) لأن النجديون نظروا للأشراف خاصة القاطنين في الحجاز نظرة شك لأن الأشراف ظلوا يحكمون ويشرفون على الحجاز حتى قاتلهم النجديون ومنعواهم من حكم الحجاز خاصة وأن أبناء الشريف حسين حكموا في الأردن والعراق ، ولذلك فإنه تم إبعاد الأشراف عن الشرطة والجيش والمناصب القيادية في التعليم والمالية والصحة وغيرها ، كما تم تخصيص مبالغ أقل من غيرهم حتى لا يحاولون إعادة الحكم في الحجاز إليهم من جديد ، وقام النجديون بالهجرة للحجاز للتوطن الدائم مما أثر على ديمغرافية السكان فيه كما أثر على الثقافة والشعر الذي كان يبرز فيه الحجازيون عموماً .

لكن ومنذ العام ١٩٨٢ – ١٩٨٦ حيث تدهورت أسعار النفط ليصل إلى ثمانية دولارات للبرميل الواحد أن بدأت تتقلص النفقات على الشعب ، الذي بدأ يشعر ولأول مرة بالحاجة والعوز ، وحاولت الحكومة السعودية إفهام المواطنين أن سنوات الطفرة

النفطية قد ولت وأن العمل لا بد أن يبذل وأنه يجب سعودة الوظائف في القطاعين الخاص والعام والحكومي لتوفير الثروة لكي تنفق على الشعب ، وحددت نسبة ٥٪ من تلك الوظائف التي ستعود كل عام في القطاع الخاص ، ومنذ عام ١٩٨٨ وصلت الحال إلى أدنى درجاتها ، وازدادت المأساة بعد أن غزا العراق الكويت وقامت السعودية بالإنفاق على القوات المتحالفة التي جاءت لتحرر الكويت ولتمنع الخطر العراقي من أراضيها ، وهي نفقات قدرها البعض بمائة مليار من الدولارات أخذت من نسبة الـ ٤٠٪ المخصصة للشعب تزداد معاناة الشعب في مقابل عدم سقوط الامتيازات المخصصة لأبناء الأسرة الذين زاد عددهم عن ما يقرب من خمسة آلاف أمير وأميرة من الأسرة ، الأمر الذي حدا بالمعارضين السعوديين بالدعوة لسحب امتيازات الأسرة والنظر إلى الشعب ، وهو الأمر الذي واجهه النظام بقسوة ، فقام محمد المسعري بإرسال فاكسات يومية إلى كل المصالح الحكومية ليلاً لتكون في انتظار المديرين صباحاً ، فقامت المصالح الحكومية بإغلاق فاكساتها ليلاً ، ومن ضمن هذه الفاكسات صورة لشيخ بمبلغ خمسمائة مليون دولار مقدم إلى الأمير عبد العزيز بن الملك فهد في صورة منحة ، علماً بأن عُمر عبد العزيز وقتها (عام ١٩٩١) لم يكن قد وصل خمسة عشر عاماً .

على العموم مع ازدياد المدارس وتعليم المواطنين ازداد الوعي في فترة تلاشى الطفرة النفطية، فبدأ النقد للسياسة السعودية وازداد الإحساس بالفوارق الطبقيّة مع ازدياد الانكماش الاقتصادي المتتالي في مقابل الإفراط في شراء أسلحة لا تستخدم وإنفاق أسرى لا يتناقص ووجود أجنبي عسكري متزايد ، وتم القبض على بعض الشيوخ الذين نقدوا هذه الأوضاع منهم الشيخ عائض القرني والشيخ سفر الحوالي والشيخ سليمان الفهد العودة ، وحقق مع البعض وسجن الآخر .

خلق هذا الانكماش الاقتصادي نزعة تمرد صامتة سرعان ما بدأ الحديث يتعالى بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر والضغط الأمريكي على النظام السعودي لإطلاق الحريات والتدخل في المناهج الدراسية ، وجميعها أمور جعلت المجتمع السعودي في

حالة احتقان اقتصادي وسياسي مجتمعيين ، ووصل الأمر بالأمير نايف بن عبد العزيز أن استنكفت كلمة الإصلاح وقال ان معنى الإصلاح أن الأسرة كانت فاسدة من قبل . خلاصة القول ان الثروة السعودية لم تنفق بالعدالة كما كان من المفروض أن يحدث فى حكومة تستمد شرعيتها من الدين الصحيح كما تؤكد دوماً .

٣ - المستوطن الديني :

إذا كانت الأسرة السعودية تحصل على ٣٥٪ والشعب على ٤٠٪ فإن مؤسسة الدعوة والإرشاد وهى المؤسسة الدينية الرسمية تحصل على ١٠٪ من موارد المملكة النفطية ، ولم تنخفض هذه النسبة لأن النظام يعتمد على رجال الدين النجديين في استمداد الشرعية وليس من صالحه على الإطلاق تخفيض حصة المؤسسة الدينية على الإطلاق . وعموماً فإن هذه النسبة أنفقت على مرتبات الشيوخ ، وصار الشيوخ من الأثرياء منهم من له شركات كبرى وأساطيل من سيارات النقل والبيوت الكبرى والخدم . ومن نفس النسبة تم الترويج للمذهب الوهابي في صورة طبع كتب أنيقة الطباعة بمئات الملايين من النسخ لتوزيعها على الدول الإسلامية وكلها كتب عن الفكر السلفي كتب ابن تيمية والتوحيد لابن عبد الوهاب والعقيدة الواسطية للطحاوى وغيرها من الكتب الداعية للمذهب الوهابي أو للرد على الطرق الصوفية كالتيجانية والبرهانية والأحمدية وكذلك الهجوم على الشيعة والأباضية والزيدية . أما الجزء الأكبر من هذه النسبة فتم تصديرها إلى الدول الفقيرة لبناء مساجد تبشر بالفكر الوهابي وعرفت هذه المساجد بمصر باسم مساجد أنصار السنة وهى امتداد للفكر السلفي بصورة عامة ويأخذون دعماً متواصلاً من المؤسسة الدينية السعودية . وإذا أضفنا إلى هذه النسبة تبرعات المواطنين السعوديين السلفيين إلى المؤسسة الدينية أو عبر بناء مساجد على نفقتهم بصورة مباشرة أو من خلال صناديق التبرعات في المساجد لصالح الجمعيات الخيرية وكلها تصب في خدمة المذهب الوهابي لرأينا حجم الإنفاق السعودي الديني على التبشير بمذهبهم بالكتب وبناء المساجد .

وقد قدر البعض مقدار ما صرف من عام ١٩٧٥ - ٢٠٠١ بحوالي ٧٥ مليار دولار أنفقت على هذه الكتب والمساجد بخلاف الدعم المالي لإمارة طالبان التي اعتبرها السعوديون امتداداً لحكمهم السلفي ونفوذهم السياسي وكانت الدولة السعودية هي الوحيدة بخلاف باكستان التي اعترفت بحكومة طالبان في أفغانستان .

ولم تخصص أموال محددة للإنفاق على الذين يدخلون الإسلام من غير المسلمين العاملين بالمملكة ، وتركت ذلك لأهل الخير ، واكتفت بالدعوة بينهم وتترك من يدخل الإسلام لعقيدته أو لأهل الخير .

ولم تخصص أموال محددة لمساعدة المسلمين المحتاجين خارج المملكة ، وتركت هذه المسألة لتقدير الحكومة ، والحكومة تحسب هذه المساعدات حسب توافقها مع الأنظمة الأخرى ، فمثلاً منعت المساعدات عن مصر أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات عندما احتدمت الخلافات بين مصر والدول العربية بسبب عقد اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩ ، منعت المعونات بسبب الضغط العراقي - السوري ، ولكنها عادت لفتح الأبواب للعمالة المصرية وإسقاط بعض الديون بعد الغزو العراقي للكويت .

كما قامت المملكة بتقديم دعم مالي للعراق أثناء حربه مع إيران قدره البعض بعشرين مليار دولار طوال ثماني سنوات لا لشيء إلا لخوف النظام السعودي من أفكار الثورة الإيرانية وبسبب الضغط الأمريكي عليها لمساعدة صدام حسين في حربه ضد إيران ، ومن الطبيعي أن تكف عن مساعدة العراق بعد الغزو ، العملية إن عملية سياسية لا شأن للدين فيها ، وسخرت الثروة في خدمة السياسة السعودية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية .

علينا أن نتفهم دواعي المصلحة السياسية في الإنفاق السعودي الخارجي ، فكل الدول تسير في السياسة بمنطق المصلحة أو البراجماتية حسب المفهوم العالمي للمنفعة ، ولكن الذي لا نفهمه هو التقييم السعودي للإنفاق على أنه يرتكز على أسس دينية لخدمة الإسلام والمسلمين ، وهو ما لا نقبله ولا نهضمه .

بقى أن نعلم نسبة المساعدات الخارجية للسعودية من موارد النفط وهي تصل إلى ٥٪ من إجمالي الناتج القومي تزداد من حصة كبار الأمراء في أوقات الحاجة أو المساعدات على أسس سياسية .

وقد حدث ذلك عندما قامت الحكومة السعودية بالدعوة للتبرع لجمهورية البوسنة والهرسك في عموم المملكة وقام الملك فهد بالتبرع بمائة مليون ريال وباقي الأمراء كل بخمسين مليون وباقي الشعب تبرع بسبب مويله الدينية بمائتي مليون ريال . أما الحصص التي خصصت للقضية الفلسطينية فقد تراوحت حول هذا المستوى ومتكيفاً مع العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها الراحل ياسر عرفات ، فعندما وقف بجوار صدام حسين أثناء غزوه للكويت منعت المساعدات عنه ، ثم عادت للمساعدة ولكن بنسب بسيطة للغاية لا تتناسب مع حجم الإنفاق الاستهلاكي السعودي بوجه عام .

٤ — الإنفاق على الحرمين الشريفين :

بعد الاستعراض السابق وجدنا أن الثروة النفطية توزع على أساس ٣٥٪ للأسرة ، ٤٠٪ للشعب ، ١٠٪ للمؤسسة الدينية ، ٥٪ للمساعدات الخارجية ، نجد أن نسبة ١٠٪ هي التي تصرف على الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة .

وهي نسبة بسيطة للغاية لا تتناسب مع حجم الإنفاق السعودي العام ولا على الدعاية المكثفة حول الإنفاق على الأماكن المقدسة ، ولا على ما أنفق بالفعل .

لقد ارتبط الاقتصاد السعودي بالنفط ، فموارد المملكة من النفط فقط ، لا موارد لديها سوى النفط، وارتبطت السياسة النقدية السعودية بالدولار الأمريكي مثلها مثل غيرها من دول العالم ، التي اتخذت الدولار بديلاً للذهب منذ اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٦ والتي اعتبرت الدولار عملة صعبة موازية للذهب .

والاقتصاد السعودي ليس بدعاً عن اقتصاديات العالم ، والزعم بأنه نظام إسلامي يرفضه الواقع المحلي والدولي على السواء ، ونجد ذلك فيما يلي :

١ - تأخذ المملكة بالنظام الرأسمالي الحر الشبيه بالنظام الحر في العالم الغربي بصفة عامة ، ويؤكد شيوخ المملكة على أن الإسلام يحرص على الملكية الخاصة ويؤكددها ومن ثم فالنظام الرأسمالي قريب للنهج الإسلامي ، وبهذه النعمة صار الشيوخ من أصحاب الملايين والشركات الخاصة والعمارات الكبيرة .

٢ - أخذت المملكة بالنظام التاريخي للأسر الحاكمة ، حيث لم تطبق العدالة الاجتماعية أو القضائية ، وكما عرضنا في الصفحات السابقة نسب كل طائفة من الشعب والأسرة الحاكمة ، وهو ميراث تاريخي ارتبط بالبرجوازية التي يدافع عنها رجال الدين السلفيون المواليون تاريخياً للسلطة الحاكمة باعتباره - في نظرهم - إسلامي النهج والسلوك والإشراف .

٣ - لا تقوم الحكومة بفرض ضرائب على المواطنين لأنهم يعتبرون الضريبة ليست من شرع الله ، ولكنهم يقومون بتحصيل هذه الضريبة من العاملين بالمملكة في صورة قيمة تجديد هوية المقيم كل عام ، كما تفرض ضرائب على الشركات غير السعودية التي تعمل في المملكة وهي ازدواجية في التعامل ، تفرق بين المسلم السعودي والمسلم الغير سعودي ، وإذا كانت الضرائب حرام شرعاً فلماذا تحصل من أي شخص ، فالحرام حرام سواء حصلت الضرائب من مواطن أو مقيم ، ربما كانت تلك التفرقة أن بعض هذه الشركات أصحابها غير مسلمين ولو قالوا أنها تحصل على جزية في مقابل الزكاة لحدثت اعتراضات وهو ما لا يحتمله النظام بصفة عامة .

٤ - تقوم الحكومة السعودية بنفسها بتحصيل الزكاة من المواطنين خاصة أصحاب الشركات ، لا تستطيع ان تحدد أرباح المواطنين بدقة ومن ثم لا تتمكن من تحصيل الزكاة على كل الأرباح ، وبالتالي يترك كل مواطن وضميره الديني الذي يجب أن يقوم بدفع زكاة أمواله كل عام ، مع العلم أن الكثير من المواطنين يقومون بدفع فارق الزكاة لمن يراه مستحقاً لأنه يشك في قيام أعضاء لجنة الزكاة العامة بتوزيعها حسب الشرع .

٥ - البنوك السعودية : لأن اقتصاد المملكة مرتبط بالاقتصاد العالمي فإن النظام المصرفي السعودي يقوم على نفس آليات البنوك الغربية من حيث تحديد نسب الفائدة في الإقراض والاقتراض رغم اعتراض شيوخ المملكة على ذلك ، وكان البديل هو تأسيس بنك فيصل الإسلامي ، ولكن بنك فيصل هو الآخر لم يستطع التحرر عن الاقتصاد العالمي ، لم يحدد نسبة محددة من الفوائد ، ولكن النسب الذي يقترض بها تقترب من النسب المحددة ، ولذلك عملت البنوك الأخرى مثلما يقوم به بنك فيصل مثل بنك الرياض وبنك الراجحي ومؤسسة الراجحي .

٦ - السوق السعودي يقوم على النظام الحر بكل آليات السوق ، فيتم البيع بالنقد والتقسيم بعد أن يتم رفع سعر السلعة المشتراة إذا كانت بالقسط ، رغم اعتراض شيوخ المملكة على نظام البيع بالتقسيط الذي يضاف إليه فوائد مركبة تصل بالسلعة إلى ضعفها ، ومن ثم عرف السوق السعودي حرق السلع ، فنجد المواطن المحتاج يشتري السيارة بالقسط ويبيعها نقداً ، وهكذا .

٧ - البورصة السعودية كذلك تعمل وفق النظام الرأسمالي الحر ، والمضاربة في البورصة تقوم على آليات المضاربات في كل بورصات العالم وفي السوق الموازية للعمليات بصفة عامة ، ومن ثم فإنه لا علاقة بالاقتصاد السعودي بالنظام الإسلامي في أغلبية قراراته .

الإنفاق العسكري لحماية الأسرة والهواية

حسب ما يذكر مهند السماوي فإنه في يوم واحد .تأتي في يوم واحد، تأتي الأخبار حول عقد المملكة العربية السعودية، صفقة عسكرية كبيرة مع فرنسا، تبلغ قيمتها حوالي (٧,٨٥مليار دولار أمريكي) طال الحديث عنها منذ عام تقريباً تتضمن شراء أسلحة متطورة منها ٤٨ طائرة مقاتلة مع خيار شراء ٤٨ طائرة أخرى بالإضافة إلى أعمال الصيانة والخدمة والاستشارة.

وفي نفس اليوم، أبلغت وزارة الدفاع الأمريكية، الكونغرس الأمريكي، حول إمكانية بيع السعودية أسلحة تصل قيمتها إلى ٦ مليارات دولار، بعد أن حصلت الموافقة من قبل

البيت الأبيض عليها. وقبل هذا وذاك، تحدثت الأخبار قبل بضعة أيام، عن صفقة دفاعية ضخمة، بين السعودية وبريطانيا، سميت بصفقة العصر، تصل قيمتها في بعض التقارير إلى ٧٠ مليار دولار! وفي تقارير أخرى خجولة إلى ٣٠ مليار دولار، وبالتالي تأخذ اسم (صفقة العصر) من صفقة عسكرية سابقة، أيضا بين السعودية وبريطانيا عام ١٩٨٥، تلك الصفقة الشهيرة التي سميت بـ(صفقة اليمامة)(١) والتي جرى تقسيمها إلى مراحل نظرا لتكاليفها الباهضة وصادفت مع انخفاض أسعار النفط آنذاك، ووصلت إلى حوالي ٤٠ مليار دولار، منها فقط مليار دولار لصيانة ١٢٠ طائرة تورنادو الشهيرة!.

إنها صفقات كبرى، تسيل لها لعاب الدول الكبرى! ولكن لماذا كل هذه الصفقات؟ يتساءل الجميع من سعوديين وعرب ومسلمين وغيرهم. ما عدا الدول المصدرة للسلاح، ما دام ذلك يكون في مصلحتها، وعاملاً مهماً على تنشيط الاقتصاد، وتوفير ملايين فرص العمل، هي في أمس الحاجة إليها.

هل المملكة العربية السعودية، في حالة حرب مع دولة أخرى؟ وهل السعودية غير قادرة على حماية نفسها من دول المنطقة المعادية لها أو الدول الأخرى؟ وهل هي فعلاً بحاجة ماسة إلى تلك الأسلحة؟ وأخيراً وهو الأهم، هل السعودية قادة على استخدام تلك الأسلحة، أو لديها الحرية الكاملة في التصرف بها؟

الجواب هو قطعي على تلك الأسئلة، وعلى أسئلة أخرى هو: كلا. فلماذا إذاً هذا الإسراف الكبير في الإنفاق الدفاعي والأمني، وهل أن النفط السعودي لا ينفد؟ بالتأكيد الجواب لا، فلماذا إذاً؟

هناك جواب مقنع للكثيرين، لكل الأسئلة السابقة، وهو: الخوف وهذا الإنفاق لو تضاعف عدة مرات، فالخوف لا ينتهي أبداً، الخوف من كل شيء، وهو دائماً ما تشعر به الأسرة الحاكمة التي تبسط سيطرتها المطلقة على الحكومة وأجهزتها المختلفة، وتمتاز الأسرة الحاكمة، بكثرة عدد أفرادها (١٥ ألف ذكر أو أنثى) على أقل تقدير،

وبتأريخ طويل من الحكم (حوالي ٣٠٠ سنة تقريباً) ما عدا فترات زمنية مختلفة، أزيلت دولتهم ثم أعيدت لعدة مرات.

وكذلك استنادها إلى تحالف تاريخي متين مع أسرة كبيرة أخرى لها السلطة الدينية الشاملة، وهي أسرة مؤسس المذهب الوهابي الحنبلي المتشدد: الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وبالتالي فإن الأسرة السعودية تمسك بزمام السلطة المدنية، والأسرة الوهابية والتي تعرف بآل الشيخ، بزمام السلطة الدينية، وبالتالي يكون هناك ترابط بين المملكة السعودية، والمذهب الوهابي، لا يمكن الفصل بينهما بأي حال من الأحوال، مهما حاولت الدول الكبرى الفصل بينهما، أو على الأقل الحد من تأثيره على المملكة، والإنفاق السعودي الهائل على المذهب الوهابي، هو الذي سمح له بالاستمرار والانتشار، بعد أن انتهى دور السيف في إخضاع المخالفين، فقد قدر هذا الإنفاق منذ عام ١٩٧٥- ٢٠٠٠ بحوالي (٧٥مليار دولار) في الداخل والخارج، ولو توقف هذا الإنفاق نهائياً واعتمد المذهب الوهابي الحنبلي على معتنقيه فقط، في سد احتياجاته المختلفة، دون أي مساعدة من حكومة ما، كما هو الحال عند المذهب الشيعي الذي استمر رغم الاضطهاد المستمر الذي يصل حد الإبادة الجماعية، بالاعتماد على إنفاق مؤيديه، لانهار المذهب الوهابي، وبقي في حدود ضيقة جدا في بلاد نجد وقطر مع جماعات صغيرة متناثرة في زوايا باكستان وأفغانستان.

الخوف هو من الداخل السعودي حيث الطوائف المختلفة في بلاد شاسعة (٢,١٥ مليون كيلو مربع) وسكان يقدر عددهم بـ(٢٤ مليوناً) منهم أكثر من ٧ ملايين مقيم غير سعودي، الأقلية الشيعية (٢٥٪) بمذاهبها الثلاثة: الجعفري والزيدي والاسماعيلي، بالإضافة إلى المذاهب السنية الثلاثة الأخرى المتسمة ببعض الاعتدال، وهي الشافعي والمالكي والحنفي، وهي كانت مذاهب منتشرة في بلاد الحجاز في السابق، وفقدت الآن سيطرتها المذهبية عليها.

الخوف أيضاً من المتشددین أنفسهم، التابعین للمذهب الوهابي، والذين يتهمون الأسرة الحاكمة بالابتعاد عن الدين والمذهب وبالفساد في إدارة الدولة، والاستحواذ على الأموال العامة وعدم الالتزام الشخصي بالشريعة، ويشجع هؤلاء عدد من رجال الدين الوهابيين المتشددین، وبعضهم له قاعدة شعبية لا بأس بها.

الخوف أيضاً من التيارات السياسية المعادية للأسرة الحاكمة، فبعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٩٠، تقريباً زال الخوف من التيارات الشيوعية واليسارية، لكن الخوف والحيطه والحذر مازالت قائمة من التيار القومي، بشتى فروعها المختلفة كالناصرى مثلاً، ولحد الآن فإن هذا التيار، رغم الصدمات والأزمات المتكررة التي لحقت به منذ نكسة ١٩٦٧، فإن له مؤيدين في المملكة، خاصة مع وجود أنظمة عربية تدعم الفكر القومي، لكن الخوف أكثر يكون في أفراد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى بالإضافة إلى تغلغلهم في أجهزة الدولة الأخرى، ويتزايد الخوف من أتباع هذا التيار مع كل أزمة تحصل مع إسرائيل، حيث يتهم مؤيدوه أنظمة الحكم العربية وبخاصة المملكة بالمسؤولية عن ضياع فلسطين وعدم التصدي لإسرائيل، وطبعاً هناك تحديات داخلية كثيرة تواجه المملكة السعودية وبعضها من داخل الأسرة الحاكمة، وصراع الأجنحة فيها وما يجره ذلك من ضياع للحكم، ويزداد الصراع بين المحافظين والمعتربين الذين درسوا أو عملوا في دول الغرب المختلفة لفترات طويلة، واطلعوا على نمط المعيشة والحياة هناك وهذا الصراع ليس فقط داخل الأسرة الحاكمة بل أيضاً في المجتمع ككل.

الخوف الخارجي، وهو المسبب الرئيسي للإنفاق الدفاعي الهائل، بعكس الخوف الداخلي الذي يكون في الغالب المسبب الرئيسي للإنفاق الأمني الهائل، فالتحديات الخارجية ووقوع المملكة في منطقة الشرق الأوسط المضطربة وغير المستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً كذلك احتواؤها على ربع الاحتياطي العالمي النفطي المؤكد، والمرتبة الرابعة في احتياطي الغاز الطبيعي، يجعلها متأثرة بشكل أو بآخر بالأحداث الخارجية،

كذلك وجود الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وزيارة ملايين المسلمين لهما يجعل المملكة من وجهة نظرها طبعاً، مؤهلة لقيادة المسلمين في العالم.

الأخطار الخارجية للملكة السعودية، تأتي من وجهة نظرها بالدرجة الأولى من إيران ثم العراق الجديد، حيث يكون للأغلبية الشيعية نفوذ كبير في الدولة يتناسب والحجم الديمغرافي، ثم إسرائيل في حالة عدم إقرار السلام الشامل في المنطقة، كذلك تعتبر دولاً مثل اليمن ومصر (رغم أن العلاقات الآن هي جيدة) دول يجب الحذر منها لان السياسة في العالم العربي تتغير بتغير الحاكم، كذلك الدولة الوهابية الثانية في العالم وهي قطر، تتميز علاقتها مع السعودية بتوتر شبه دائم، وأيضا عمان والأردن ودول بعيدة مثل روسيا والدول الغربية التي تزعجها بين الحين والآخر حول حقوق الإنسان في المملكة.

لكن الإنفاق الدفاعي والأمني الهائل، لم يجلب الأمان إلى المملكة العربية السعودية، فما زالت كبقية دول الخليج الأخرى تعتمد على الحماية الغربية بصورة دائمة، مما يجعل التساؤل الدائم عن ماهية وجدوى تلك الصفقات والإنفاق الهائل، له مشروعية كبيرة لدى الجميع، إضافة إلى أن محدودية العنصر البشري، في القوات المسلحة، وعدم استيعاب التكنولوجيا الحديثة المتطورة وعدم استخدام الأسلحة في حروب المنطقة المختلفة أو دعم الدول العربية بها، أو حتى السيطرة غير الكاملة على تلك الأسلحة في حالة استخدامها، مثار استغراب داخلي وخارجي. والمشاركة المسلحة السعودية في الصراع مع إسرائيل جدا محدود أو في حروب الخليج الثلاثة وغيرها.

وحسب الميزانية العامة السعودية لعام ٢٠٠٦ والبالغة ٨٩ مليار دولار، يقدر الإنفاق الدفاعي والأمني بثلاث الميزانية على أقل تقدير أي أكثر من ٣٠-٣٥ مليار دولار!، إلا إن الإنفاق سوف يتجاوز هذا الحاجز بكثير لان أسعار النفط في أعلى مستوياتها ومحتمل إن يتجاوز حاجز الـ ٥٠ مليار دولار! لأن تقديرات مجموعة سامبا المالية السعودية حول الإنفاق الدفاعي والأمني لعام ٢٠٠٥ حوالي ٤٨,٨ مليار! وهو مبلغ خيالي لدولة عربية وتصنف ضمن العالم الثالث، وكانت الإيرادات النفطية السعودية قد وصلت عام ٢٠٠٥

إلى ١٥٧ ملياراً بفضل ارتفاع أسعار النفط العالمية، بينما قدرت مجموعة سامبا، إن تصل الإيرادات عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٠٣ مليارات! بينما يصل حجم الميزانية الأمريكية العامة إلى ٢٧٧٠ مليار دولار! خصص للدفاع والأمن رغم الحرب على الإرهاب وخاصة في العراق وأفغانستان حوالي ٤٣٩ مليار وهو مبلغ هائل لكن إذا قيس بحجم الميزانية العامة الكلية يكون ١٥,٨٪. بينما في السعودية الثلث! وإذا قيس بحجم الناتج القومي الإجمالي والذي وصل في أمريكا عام ٢٠٠٥ حوالي ١٢,٣٦٠ مليار دولار! أي ٤١,٥٠٠ دولار للفرد الواحد، بينما في السعودية يصل الناتج الإجمالي إلى ٢٩٣ مليار دولار وبالتالي دخل الفرد الواحد دون ١٣,٠٠٠ دولار! رغم الإيرادات البترولية الضخمة، وبالتالي يكون نسبة الإنفاق الدفاعي الأمريكي الى الناتج القومي ٣,٢٪ بالمقارنة مع السعودية أكثر من ١٦٪. وكانت النسب لعام ٢٠٠٢ هي ٣٪ و ١٢,٩٪ على التوالي.

يجتاح السعودية هوس كبير بالإنفاق الدفاعي منذ الارتفاع الكبير في أسعار النفط عام ١٩٧٣، ولم تغير من سياستها تلك منذ ذلك الحين بل ارتفع التسلسل من المرتبة الثامنة عالمياً عام ٢٠٠٢ إلى المرتبة السادسة عام ٢٠٠٥ ولا ادري ما سوف يكون عليه الترتيب بعد بضعة سنوات من الآن، ولم تحقق لها تلك السياسة الأهداف المرجوة منها، ودول كثيرة في العالم تنفق أقل بكثير، ولكن لديها الكفاءة العالية والردع الكافي، وهما غير متوفرين لدى السعودية، ناهيك عن تبذير مئات المليارات لحد الآن دون الاستفادة منها، والإرادة الشعبية غير موجودة في الداخل لتغيير تلك السياسة العبثية الضارة وغير العقلانية.

المطلوب إيقاف ذلك النزيف المالي المستمر ومراعاة الداخل والخارج، والاستفادة من التجارب الأخرى، لدول أنهكها الدفاع والأمن وتسبب في سقوطها المحتوم، ولا يحتاج سوى إرادة حرة وشجاعة وباختصار أكثر..... التحرر من الخوف.

يعرف الجميع أن علاقة أميركا النظام السعودي هي علاقة تابع ومتبوع أو علاقة أمر ومأمور .. إن ما يجمع هذا المثلث هو هدف واحد للجميع ، فإسرائيل تسيطر على فلسطين وأجزاء من دول عربية ، وأمريكا تسيطر على العراق وعينها على الباقي وآل سعود يسيطرون على الجزيرة العربية ، إذاً القاسم المشترك في هذا المثلث هو السيطرة على المنطقة العربية .

وقد يستنكر البعض من الساذجين حشد النظام السعودي في هذا المثلث ، لكنني أتحدى هؤلاء أن يأتوا بمكرمة واحدة للنظام السعودي قام خلالها بتقديم خدمة للأمة العربية أو الإسلامية ، وفي المقابل يمكن أن يورد المرء سجلاً حافلاً بالعمالة والخيانة وطعن الأمة العربية والإسلامية من الخلف تلك السياسات التي دأب النظام السعودي على انتهاجها منذ علاقة روزفلت – عبد العزيز نهاية بعلاقة عبد الله – بوش الأكثر شبهة .

لقد دأب النظام السعودي على تنفيذ الأوامر الأمريكية في المنطقة ، وتحول بذلك هذا النظام إلى أداة أمريكية يتم من خلالها قمع كل معارض عربي أو غيره لسياسة أميركا في منطقة الشرق الأوسط ، فمن خلال النظام السعودي دخلت أميركا بجيوشها إلى الجزيرة العربية والكويت والعراق ، وخلال المدة الماضية تحول هذا النظام إلى جوقة تردد ما تنادي به السياسة الأمريكية حول تجريد إيران من حقها في استخدام الطاقة النووية .

في المقابل ينسى النظام السعودي أو يتناسى أن إسرائيل على بعد مرمى حجر من المملكة وأنها ترسانة نووية تعج بأسلحة الدمار الشامل ، لكن هذا النظام لا يستطيع أن يقول كلمة حق ويستطيع أن يشهد بالباطل ألف مرة مادام ذلك يرضي الولايات المتحدة الأمريكية ، فالمهم بالنسبة لهذا النظام هو أن يبقى مسيطراً على الجزيرة العربية وثوراتها ولو تحالف مع الشيطان .

إن العلاقات بين أميركا وآل سعود هي علاقة بين العائلة ودولة وليست بين دولتين ، وهي أيضاً علاقة بالغة الأهمية للطرفين ، وبها العديد من المفارقات والتي فيها أن النظام الأمريكي هذا نظام ديمقراطي ، بينما ظل آل سعود نظاماً إقطاعياً عديم الشفافية ،

والنظام الأمريكي أيضاً هو نظام علماني ، بينما نظام آل سعود نظام يعتمد الإسلام الوهابي الإقطاعي ، ويبطن تأليه السلطة والأسرة الحاكمة .
على هذا الأسس والسيناريوهات التاريخية فإن ما تريده أمريكا من نظام آل سعود هو:-

- تأمين النفط بأسعار مقبولة من خلال التحكم في إنتاجه والتحكم في الأوبك .
- السيطرة على الطاقة تدفع نحو السيطرة على العالم .
- تأمين إسرائيل .
- تحييد المسلمين والإسلام والحركات الإسلامية من خلال السيطرة على الحرمين وضمن بقاء المقدسات الإسلامية في يد حفنة من المتمسكين .
- ولعل ما يريده آل سعود بالمقابل هو :-
- الحماية والحفاظ على البقاء .
- التكتّم على فضائحهم وغيض النظر عنها.
- السماح لهم باقتطاع جزء كبير من الحصص النفطية لصالحهم .

أمريكا والأسرة اليتيمة للسقوط

تعتبر فيه أمريكا عن مخاوفها في حالة حدوث انقلاب في السعودية .. وتحدد فيه خطتها لمواجهة هذا الاحتلال ، لأن أمريكا تدرك مدى الضعف الذي وصل إليه آل سعود.

قدم مايكل هانلون من مؤسسة بروكنجز للجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ .. دراسة عن احتمال انقلاب من الأصوليين في السعودية على العائلة الحاكمة ..

وأوضحت الدراسة المقدمة أن ذلك سيحدث أكبر أزمة لاقتصاديات النفط في العالم.. وأنه أكبر تهديد ستواجهه أمريكا .. لأن السعودية هي ثالث أكبر محرك للطاقة في أمريكا .. وتزايد القلق الأمريكي في الفترة الأخيرة بسبب ما سموه بعدم الاستقرار

في السعودية .. وبالتالي على الخليج .. وبسبب تنامي العقيدة العدائية المتمثلة بالقاعدة والفكر الوهابي .. واحتمالات تدعيمهم للطاقة النووية في باكستان .. وتملكهم لسلاك نووي يهدد الدول الغربية وأمريكا .

ويرى مايكل هانلون أنه لا بد من وضع خطة عسكرية (إحتلالية) بتكوين قوة من الجيش تقدر بـ ٣٠٠٠،٠٠٠ جندي تحت قيادة أمريكا ومزود بأحدث أجهزة الإنذار المبكر والطائرات المقاتلة .. فهو يرى أن السيطرة الأصولية في السعودية قد تلجأ إلى عرقلة سوق النفط العالمي.

ويرى مانلون أنه إذا حدث ذلك الانقلاب فيجب أن تتأتي أمريكا في خيار الحرب .. بل يجب أن تنظر ردة الفعل للحكومة الجديدة التي قد تتعامل بشكل جيد بالنظر للمنافع الاقتصادية .. ولكنه يتراجع مرة أخرى ويرجع منفعة الخيار العسكري كخيار مطمئن لأمريكا والدول الغربية .. لتضع أمريكا بعدها حكومة سعودية جديدة تؤيد الغرب.

الذبح وسيلة آل سعود لمنع البقا.

يدرك النظام السعودي أنه في مهب الريح وأن دعوات استقلال الحجاز قد تعجل بسقوطها ، وتذكر أن السقوط من الداخل سيسبب لأسرة محاكمات إسلامية بسبب الدور المفسد الذي قاموا به طوال عمرهم السياسي ، كما تذكر أن السقوط بسبب انتهاء دورها سيجعل منهم أسطورة كما حدث لأسرة صدام حسين ، لذا تتمسك الأسرة بالحجاز هو الذي مازال يعطيهم شرعية الاحتلال للحجاز.

السعودية هي إمبراطورية إمبريالية، البدو الذين يحكمونها اليوم هم ورثة قرون من اقتصاد النهب. يقول ابن خلدون أنه من الطبيعي جدا للبدو أن ينهب ما للغير. العالم هو لعبة صفرية الناتج، لا يغتني الواحد إلا علي حساب إفقار الآخر. لا تعاون منتج ولا تبادل. العالم عقيم مثل الصحراء. العائق الوحيد للنهب هو حدود استخدام القوة. البدوي لا يحترم إلا القوة التي لا يستطيع أن يغلبها.

مؤسس المملكة اشترى القبائل ، أبنائه يشترى الدول المحيطة. مصر افتتحت السوق بقبول عبد الناصر المهين للمعونة مضطرا. واعتمدت مصر السادات علي المعونات السعودية ولذا لم يفعل أي شيء يخالف السياسة السعودية، التي تبقى دائما حذرة إزاء صعود القوة المصرية لأن ذكرى قوات إبراهيم باشا مازالت حية. اشترت أيضا باكستان. وقد صرخ بوتو في ١٩٧٤ ، تحت تأثير الوعود المالية، بأن جيش الباكستان هو جيش الإسلام.

تحذير واجب ووسائل حتمية

الانفجارات الدورية لموجات التطرف الديني هي أمور طبيعية في العربية، والوهابية نفسها هي نتاج أحد هذه الفورات التي تنشيء صناعة الموت. يحيا الموت! هذا هو شعار الوعاظ السعوديون والعديد من الجماعات الأصولية من القاعدة لحماس والجهاد الإسلامي وطالبان وحزب إسلامي في أفغانستان وحركة إسلامي والجماعة الإسلامية في باكستان وأبو سياف في الفلبين والجماعة الإسلامية الأندونيسية الخ الخ التي تعيش كلها على المن السعودي.

يجب أن التوجه بصفة جماعية ناحية العائلة السعودية والتكلم بهدوء، مع التلويح بعصي، مُقدمين إنذارا بتنفيذ عدد من النقاط غير القابلة للتفاوض:

- وضع حد فوري ونهائي وبدون شروط لما يبثه الوعاظ ورجال الدين والمؤلفون والدعائيون والمعلمون الوهابيون المسئولون عن إثارة الأحقاد. وسحب كافة الكتب التعليمية المليئة بنفس نوعية المحتوى من التداول. منع ظهور المواد الداعية للكرهية في كافة وسائل الإعلام. معاقبة بالسجن من يقترفون الأفعال المذكورة.

- إغلاق الجمعيات "الخيرية" التي تمول في الداخل والخارج الدعايات الأصولية. ومصادرة أموالها ومن يمولونها.

- كشف حسابات البنوك الرئيسية في المملكة لهيئات دولية، ومصادرة المنغمسين في مساندة الإرهاب لصالح ضحاياه.

– كشف ملفات وزارة الداخلية والمخابرات والحرس الوطني لمعرفة الضالعين، أيا كانت مواقعهم، في مساندة الإرهاب الدولي، وتقديم كل المسؤولين إلى محاكمة دولية.

تفكيك آلة الحرب الوهابي-سعودية.

إذا رفض النظام، فلا مفر من تهديده في مقتل. ما يهم السعوديين هو البترول، والممتلكات المالية، والقوة السياسية، والدور الديني كحماة للأماكن المقدسة:

١- البترول هو "سعودي" بالمصادفة.. ولا بأس من توزيع جزء من ريع البترول على سكان المنطقة العربية، بما فيها مصر، مما سيخلق حافزا مشتركا لحماية وتأمين مصادر البترول.

٢- الموارد المالية الهائلة للعائلة السعودية (بين ٧٠٠ و ١٢٠٠ مليار دولار) موضوعة في بنوك الغرب. هناك ما يكفي من القوانين مما يسمح بتجميد أو مصادرة أموال دولة تُعتبر في حالة حرب مع الولايات المتحدة وأوروبا، من أجل تجفيف مصادر دعم الإرهاب العالمي.

٣- العربية ليست "سعودية" إلا منذ فترة قريبة. يمكن منح الاستقلال للحجاز، بينما يعود إقليم عسير في الجنوب لليمن: التي أخذها السعوديون عنوة في ١٩٣٤. يبقى إقليم نجد للسعوديين والوهابيين؛ الذين يجب عليهم عندئذ تعلم "العمل" بعد قطع الموارد البترولية والمالية.

٤- الأماكن المقدسة: يجب وضعها، كما اقترح ذات يوم أحد شيوخ الأزهر، تحت إدارة إسلامية دولية بدون تفرقة بين المذاهب، مما سيمنع اختطافها مرة أخرى في المستقبل بواسطة أمثال الوهابيين.

من المحتمل أن غريزة البقاء والسلطة لدى السعوديين، تحت ضغوط خارجية قوية، ستجعلهم يفهمون ضرورة القيام بتغييرات جوهرية وأن يقوم "جورباتشيف" سعودي بالدور المناسب. سيكون هذا مُرحبا به وسيعطي العائلة الفرصة الأخيرة، قبل البديل الآخر الحتمي وهو "لا-سعودية" المنطقة بصفة نهائية.

أيا كان الأسلوب المتبع؛ فسيُمثل هذا، بعد عملية تحرير العراق، خطوة ثانية على طريق إصلاح المنطقة العربية، لأن إزاحة السعوديين ليس عن الحجاز فقط بل عن كل الجزيرة مقدم من أجل صلاح الأمة وخلصها من آفة مازالت موجودة، لأنها القائمة بالدور المنفذ للخطط الصهيونية/الأمريكية، هي الممول لكل عمليات القتل الموجه للمسلمين....

لعلنا أدركنا سبب الخوف السعودي من الدعوة إلى استقلال الحجاز - والرعب الذي يصيبهم من كل كاتب يفضح أدوارهم المشينة....